أخلاقيات الأعمال وحوكمة الشركات Ethics and Corporate Governance

يقدم هذا الإنفوجرافيك معالجة علمية متكاملة لأحد أهم أعمدة الإدارة الحديثة، حيث يجمع بين البعد القيمي (أخلاقيات الأعمال) والبعد التنظيمي (الحاكمية)، بوصفهما إطارًا حاكمًا للسلوك المؤسسي وضامنًا للاستدامة والثقة في بيئة الأعمال المعاصرة.

20 March 2026 | الكاتب: د. محمد العامري | المشاهدات: 913



انفوجرافيك تدريبي تلخيصي لتوضيح (أخلاقيات الأعمال وحاكمية الشركات - Ethics and Corporate Governance)
تُرشد أخلاقيات الأعمال الفرد إلى التصرف الصحيح، وتحدد الحاكمية كيف تُتخذ القرارات ومن يراجعها. ويظهر الفرق بينهما بوضوح عند تعارض المصلحة الشخصية مع مصلحة المنظمة.

خريطة القراءة

الفيديو والإنفوجرافيك
أخلاقيات الأعمال: أساس السلوك المهني
الحاكمية: المسؤوليات والرقابة
من القيم إلى السياسات والإجراءات
مثال: كيف نتعامل مع تعارض المصالح؟
توثيق الإنفوجرافيك

الفيديو والإنفوجرافيك



شرح المفاهيم الواردة في الإنفوجرافيك التدريبي:

أخلاقيات الأعمال: أساس السلوك المهني

تمثل أخلاقيات الأعمال وحاكمية الشركات منظومة متكاملة تضبط السلوك التنظيمي وتوجه القرارات الإدارية نحو تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية. وفي ظل التعقيد المتزايد في بيئة الأعمال، لم يعد النجاح مرتبطًا فقط بتحقيق الأرباح، بل أصبح مرتبطًا أيضًا بمدى التزام المنظمة بالقيم الأخلاقية، وشفافية ممارساتها، وعدالة قراراتها.

وتُعرّف أخلاقيات الأعمال بأنها مجموعة القيم والمعايير التي تحدد ما هو صحيح وما هو خاطئ في سلوك الأفراد داخل المنظمة، وهي تمثل مرجعية أساسية للحكم على التصرفات المهنية، سواء في التعامل مع الزملاء أو العملاء أو الموردين أو المجتمع. ومن منظور علم السلوك التنظيمي، فإن الأخلاقيات لا تُعد مجرد مبادئ نظرية، بل هي ممارسات يومية تنعكس على جودة الأداء، ومستوى الثقة، وسمعة المنظمة في السوق.

وتبرز أهمية أخلاقيات الأعمال في قدرتها على ضبط السلوك المهني، وتقليل الانحرافات، وتعزيز النزاهة والشفافية، مما يؤدي إلى بناء بيئة عمل قائمة على الثقة والاحترام. كما تسهم في تقليل المخاطر القانونية والسمعة السلبية، وتدعم استدامة المنظمة على المدى الطويل، حيث تشير الدراسات إلى أن المنظمات التي تلتزم بمعايير أخلاقية عالية تحقق أداءً أكثر استقرارًا وثقة من قبل أصحاب المصالح.

الحاكمية: المسؤوليات والرقابة

وفي المقابل، تمثل حاكمية الشركات الإطار المؤسسي الذي ينظم العلاقات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة، مثل المساهمين، والإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، والعملاء، والموردين، والمجتمع. وهي تقوم على مجموعة من القواعد والأنظمة التي تهدف إلى تحقيق الشفافية، والمساءلة، والعدالة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

ومن الناحية التطبيقية، تؤدي الحاكمية دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، حيث تضمن عدم تغليب مصلحة طرف على حساب آخر، وتوفر آليات رقابية تساهم في الحد من الفساد وسوء الإدارة. كما تسهم في تحسين جودة اتخاذ القرار، من خلال وضوح الصلاحيات والمسؤوليات، وتوفير معلومات دقيقة وشفافة.

ويُعد مجلس الإدارة أحد أهم أدوات تطبيق الحاكمية، حيث يمثل حلقة الوصل بين المساهمين والإدارة التنفيذية، ويتولى الإشراف على أداء المنظمة، وضمان التزامها بالسياسات والقيم المعتمدة. كما يقوم بحماية حقوق أصحاب المصالح، وتوجيه الاستراتيجية العامة للمنظمة، بما يحقق النمو المسؤول والاستدامة.

من القيم إلى السياسات والإجراءات

ومن منظور تكاملي، فإن العلاقة بين أخلاقيات الأعمال والحاكمية علاقة تكاملية وليست منفصلة، حيث تمثل الأخلاقيات البعد القيمي الذي يوجه السلوك، بينما تمثل الحاكمية البعد التنظيمي الذي يضبط هذا السلوك ضمن إطار مؤسسي واضح. وعندما تتكامل هاتان المنظومتان، فإنهما تخلقان بيئة عمل تتميز بالثقة، والاستقرار، والقدرة على مواجهة التحديات.

وعلى المستوى الاستراتيجي، فإن المنظمات التي تتبنى ممارسات أخلاقية قوية وتطبق مبادئ الحاكمية بفعالية، تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات، وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، وتعزيز سمعتها في السوق. في المقابل، فإن غياب هذه الممارسات يؤدي إلى فقدان الثقة، وارتفاع المخاطر، وضعف الأداء المؤسسي.

ومن الناحية التطبيقية، يتطلب تعزيز أخلاقيات الأعمال والحاكمية تطوير سياسات واضحة، وبناء ثقافة تنظيمية داعمة للقيم، وتدريب العاملين على السلوك المهني، إضافة إلى تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، وتبني معايير دولية مثل مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وخلاصة القول، فإن أخلاقيات الأعمال وحاكمية الشركات تمثلان حجر الأساس في بناء منظمات مستدامة وموثوقة، حيث يجتمع فيهما البعد القيمي والتنظيمي لضمان تحقيق الأداء المتميز في إطار من العدالة والشفافية والمسؤولية.

مثال: كيف نتعامل مع تعارض المصالح؟



يوثّق عضو اللجنة مصلحته ويُثبت تنحّيه قبل أن تفتح اللجنة عروض الموردين وتبدأ تقييمها.

تعارض المصالح: ماذا يفعل العضو وماذا تفعل اللجنة؟

مثال افتراضي: يكتشف عضو في لجنة مشتريات، قبل فتح العروض، أن له مصلحة شخصية لدى أحد الموردين.

الواجب الأخلاقي للعضو

يُفصح العضو عن المصلحة قبل فتح العروض، ولا يطّلع عليها أو يشارك في مناقشتها أو تقييمها. الإفصاح وحده لا يمنع تأثيره في القرار.

الإجراء المؤسسي للجنة

تُوثّق اللجنة الإفصاح والتنحّي في المحضر، ويُقيّم باقي الأعضاء ممن لا تتعارض مصالحهم العروض وفق المعايير المشتركة التي حُدّدت مسبقًا.

↓

عند مراجعة القرار لاحقًا، ينبغي أن يبيّن المحضر من شارك في التقييم وما المعايير التي استُخدمت لاختيار العرض.

توثيق الإنفوجرافيك

 بيانات الإنفوجرافيك:

رقم الإنفوجرافيك: INF-MGMT-020

التصنيف: الإدارة

المستوى: متقدم

نوع المحتوى: إنفوجرافيك تدريبي

تاريخ النشر: 2026 – مارس

✍ التوثيق:

يسعدني أن يُعاد نشر هذا المحتوى أو الاستفادة منه في التدريب والتعليم والاستشارات، ما دام يُنسب إلى مصدره ويحافظ على منهجيته.

هذا الإنفوجرافيك من إعداد:

د. محمد العامري

مدرب وخبير استشاري في التنمية الإدارية والتعليمية

 الموقع الإلكتروني

https://www.mohammedaameri.com/

 الموقع الإلكتروني لمركز الإتقان الدولي للتدريب

https://itqancsa.com/

 للمزيد من المعارف والتحديثات ندعوكم للاشتراك في قناة الواتساب للمدرب د. محمد العامري

https://whatsapp.com/channel/0029Vb6rJjzCnA7vxgoPym1z

شاكرين لكم سلفًا مساهمتكم في نشر هذا المحتوى المعرفي لتعم الفائدة بإذن الله.

#د_محمد_العامري #الإنفوجرافيك_التدريبي #أخلاقيات_الأعمال #الحوكمة #الإدارة_الحديثة #الشفافية #النزاهة #القيادة #Corporate_Governance #Business_Ethics